

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

لا يكون شرطاً ، كما أنَّهُ كلما تحقّق وجوب ذي المقدّمة تحقّق معه وجوب المقدّمة .
وعليه : قيل يستحيل تحقّق وجوب فعلي للمقدّمة قبل تحقّق وجوب ذي المقدّمة لاستحالة حصول
التابع قبل حصول متبوعه ، ومن هنا استشكلوا في وجوب المقدّمة قبل زمان ذي المقدّمة في
المقدّمات المفوّتة ، كوجوب الغسل من الجنابة مثلاً قبل الفجر لأدراك صوم رمضان على
طهارة حين طلوع الفجر ، ووجوب قطع المسافة للحجّ قبل حلول أيامه ، ووجوب الوضوء أو الغسل
– على قول – قبل وقت الصلاة عند العلم بعدم التمكنّ منه بعد دخول الوقت... وهكذا . وهذا
الإشكال ناشئ من فرض معلوليّة وجوب المقدّمة لوجوب ذي المقدّمة ، وعليه هناك محاولات
عديدة لحلّه . وقد أجاب المحقّق الشيخ الإصفهاني بعدم صحّة العليّة والمعلوليّة بين
وجوب المقدّمة ووجوب ذيّها . وذلك ؛ لحصول الشوق في نفس الأمر إلى صدور المقدّمة من
المكلّف ، وكذا الإرادة وصدور الأمر حينئذ قبل زمان ذي المقدّمة إذ لا مانع من البعث نحو
المقدّمة ، أمّا ذو المقدّمة فلا يبعث نحوه الآن لعدم حصول ظرفه . ثمّ إنّ المقصود من
مقدّمة الواجب هو المقدمات الوجوديّة التي يجب تحصيلها لأجل ذي المقدّمة كتحصيل السفر
بالنسبة إلى الحجّ . الأقوال في مسألة مقدّمة الواجب : إنّ الأقوال في مسألة مقدّمة الواجب
كثيرة تبلغ عشرة أو أكثر ، والمشهور هو وجوب المقدّمة شرعاً ، وقد ذكرنا دليله الوجداني
فيما تقدّم فلا نُعيد . ولكن الذي ذهب إليه المحقّق الشيخ محمد حسين الإصفهاني (قدس سره)
وعضدّه